

في سنة ١٢١٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة

الشهادة والعدالة ويسأل عن الشهود وسواها وعلمنا في سائر

الحقوق وتقبل الخصم لايصح والواحد باق للترتبة والرد
سأله والترجمة ولم ان يشهد بما سمع او رأى كالباع والكيل
وغير ذلك من زعم المدعي وشهوده وان
المدعي على ظاهر كتابه في الاكراه
وتزوير القاصد لايصح وعند
تعمد ان كان من اهله كان
عدالا ان عند عدل لا يثبت
اخذ الباع حيا او ميتا

على شهادة غيره ما لم يشهد عليها ولا يعمل شاهد وقاصم

وراو بالخط ان لم يتذكر ما ولا يشهد باليمين الا لليمين

ملعون والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوصية
فلا يجوز للشاهد ان يشهد الا ان يذكر الحادثة وكذا القاضي لا يوجد
في دعواه الا القرار على ما يحق من الحق في حقه لا يتذكر الحادثة ولا يشهد بذلك
بشهادة رجل واحد وشهادة رجلين
من المعنوق وهو لا يتذكر ذلك
حرم الميثان

فذلك يشهد بها اذا اظهر بها من يفتي به ومن في يده شيء

سوى الرقيق ان تشهد انه وان فسر للقاضي وان
وهو الذي يفتي به في الدعوى
وهو الذي يفتي به في الدعوى
وهو الذي يفتي به في الدعوى
وهو الذي يفتي به في الدعوى

سوى الرقيق ان تشهد انه وان فسر للقاضي وان

اخذت منك الفاء ورفعت الي زيد فثبت به عليك فقال الزل

اخذت ظماف الفول للقاضي وكذا لو قال قضيت بقطع يدك

في حق اذا كان المظنوع يده ولما خذ منه المال مقرانه فعلمه

وهو قاصم **كتاب الشهادات** هو لصيات

مشاهير وعيان لا عين عريان ويلزم وطلب المدعي

دسترها في الحد وراحم ويقول في السرفه اخذ لاسرق في خط

للزنا اليفر جمال وليقبل الحد ود القصاص جعلان

وللولاة والمكان وعيوب النساء فيما لا يطعن للرجل

اسراة ولغيرها جعلان او رجل وامرأتان وكل لفظ

الشهادة

الشهادة

في سنة ١٢١٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة
في سنة ١٢١٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة

في سنة ١٢١٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة
في سنة ١٢١٥ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
في الساعة السادسة